جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
عنوان المداخلة	دور المناخ الاستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تحليلية لتجربة تركيا	
الإسم واللقب	عسلي نورالدين	بن محاد سمير
المؤهل العلمي	دكتوراه	دكتوراه
الوظيفة	أستاذ محاضر ب	أستاذ محاضر ب
التخصص	علوم التسيير	العلوم الاقتصادية
المؤسسة	جامعة المسيلة	جامعة المسيلة
ملاحظات	/	/

دور المناخ الاستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دراسة تحليلية لتجربة تركيا

ملخص

يعد المناخ الاستثماري من اهم العوامل التي تساعد على استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتي عادة ما تواجه العديد من العراقيل في الحصول على القروض والتمويلات فضلا عن منافسة المؤسسات الاخرى لها، كما ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تدعيم المناخ الاستثماري للدولة وتمثل أداة دعم وتحسين للمناخ الاستثماري ، اذا فالعلاقة تبادلية وهذا ما يستدعي اهتمام الدولة الجزائرية بتوفير بيئة اقتصادية استثمارية مناسبة لاستدامة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

من خلال هذه المداخلة سنقوم بتحليل التجربة التركية في تحسين المناخ الاستثماري ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستخراج النتائج والتوصيات المناسبة.

الكلمات المفتاحية: المناخ الاستثماري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستدامة، التجربة التركية.

Abstract

The investment climate is one of the most important factors that help the sustainability of small and medium enterprises, Which faces many obstacles in obtaining loans and financing and competing with other institutions Small and medium enterprises are also working to strengthen the investment climate of the state and represent a tool to support and improve the investment climate, So the relationship is reciprocal.

Through this intervention we will analyze the Turkish experience in improving the investment climate and supporting small and medium enterprises and extract the appropriate conclusions and recommendations.

Keywords: Investment Climate, Small and Medium Enterprises, Sustainability, Turkish Experience.

مقدمة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدخل المهم في احداث النمو الاقتصادي للدول التي تسعى الى تنويع صادراتها والتخلص من الاقتصاد الريعي ، ومن اجل تطور هذا النوع من المؤسسات واستدامته يجب ان يكون هناك مناخ استثماري جيد يعمل على توفير كل الموارد والامكانات والظروف التي تساعد على تجاوز كل المشاكل والعراقيل، ان المؤسسات الكبيرة تستطيع بفضل مواردها الضخمة سواء المالية او المادية او البشرية تجاوز كل العراقيل وتحقيق المنافسة مع نظيراتها في الاقتصاديات المتقدمة اما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلا يمكنها ذلك فغالبا ما تكون حديثة النشأة ولا تستطيع البقاء في ظل منافسة قوية. وهذا ما يشير الى ضرورة وجود اطار منظم ودقيق يتم صياغته لبحث سبل ايجاد مناخ استثماري مناسب.

والاقتصاد الجزائري كبقية الاقتصاد الاخرى يسعى الى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير ادائها وهذا ما يتطلب الاقتداء بتجارب الدول الاخرى في هذا المجال.

أهمية الدراسة

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور و أهمية المناخ الاستثماري في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مدى قدرتها على الاستدامة و تطور في ظل المنافسة الشديدة من الداخل والخارج ، والاستفادة من تجربة تركيا الرائدة في مجال تحسين المناخ الاستثماري وتطويره لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي وتوطين رؤوس الاموال وجلب التكنولوجيا.

أهداف الدراسة

- محاولة التعرف على مؤشرات المناخ الاستثماري ومحفزاته.
- مبادئ ومرتكزات استدامة المؤسسات ودعمها لمناخ الاستثماري.
- تحليل ودراسة تجربة تركيا في تطوير المناخ التنظيمي وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مشكلة الدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الجوهري التالي " **كيف يسهم المناخ الاستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالاستفادة من بعض التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال** "

تقسيمات الدراسة

للإجابة على التساؤل الجوهري والإلمام بكافة جوانب الدراسة نقسمها إلى ثلاثة محاور:

- الإطار النظري للمناخ الاستثماري وعلاقته باستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- واقع المناخ الاستثماري وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا .
- الخاتمة والتوصيات .

المحور الأول– المناخ الاستثماري وعلاقته باستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1–1– تعريف المناخ الاستثماري

تعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية مناخ الاستثمار بانه مجمل الاوضاع الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي يتم على اساسها اتخاذ قرار الاستثمار(01).

ويعرف المناخ الاستثماري ايضا بانه مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الاوضاع والظروف سلبا او ايجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات(02).

لذلك يشير مناخ الاستثمار الى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق اعمالها، ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة بعضها متعلق بمدى توفر منشات البنية الاساسية، والبعض الاخر بالنظم القانونية او الاوضاع السياسية، والثالث والرابع بالسياسات فهذا المفهوم مركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية، وبشكل عام يمكن ادراج مفهوم المناخ الاستثماري المناسب بأمرين هامين هما الاول امكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين والثاني يتعلق بكل ما يمكن ان يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر(03).

1–2–المبادئ الاساسية للمناخ التنظيمي

يتطلب المناخ الاستثماري توافر عدة شروط نذكر منها(04):

أ– ***شرط الشفافية والتناسق:*** يتطلب تقنين نظام او شبكة المعلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الاستثمار بالإضافة الى انشاء جهاز او هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على نظام ترقية الاستثمارات ان يتضمن مبدأ حرية الاستثمار وعدم التمييز.

ب–***شرط الحركية:*** يتعلق اساسا براس المال ويستلزم مبدئين مبدأ الية او تلقائية التحويل ومبدأ حرية الدخول الى سوق العملات الاجنبية.

ت–***شرط الاستقرار:*** بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة اخرى.

1–3:مؤشرات المناخ الاستثماري

تصدر عدة منظمات ومؤسسات دولية العديد من المؤشرات التي تزود المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار من خلال تقارير تنشر بشكل دوري ، واثبتت الدراسات والابحاث وجود علاقة احصائية قوية بين هذه المؤشرات وبين مدى جاذبية الدول للاستثمار.

ومؤشرات مناخ الاستثمار تشمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصعوبة تكمن في قياس الأوضاع السياسية وهذا القياس يأخذ بعين الاعتبار نظام الحكم والعلاقات الدولية وغيرها لهذا من الصعب تحديد إذا كان هذا المناخ مستقر. أما القياس الاقتصادي فهو أسهل من الأول لأننا نقوم بدراسة البيئة المحفزة للاستثمار وفيما يلي يمكن ان نورد اهم مؤشرات المناخ الاستثماري في الجدول الموالي(05):

الجدول رقم (01): مؤشرات المناخ الاستثماري حسب بعض الدراسات

اسم المؤشر	جهة اصداره	العوامل التي يشملها المؤشر
مؤشر الحرية الاقتصادية	معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال	يحتوي على 10 عوامل: وضع الادارة المالية لموازنة الدولة، التعريفة الجمركية، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، معجل التضخم، تدفق الاستثمارات، وضع القطاع المصرفي، مستوى الاجور، حقو الملكية الفكرية، التشريعات والقوانين،/ انشطة السوق السوداء،...الخ
المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الامم للاقتصاديات الناهضة	مؤسسة الشؤون المالية التي اسستها صحيفة العالم الامريكية world paper	مؤشر البيئة الاقتصادية، مؤشر البنية التحتية للمعلومات، مؤشر البيئة الاجتماعية ويضم كل مؤشر 21 عنصر بحيث يخصص لكل مؤشر سلم مكون من 100 نقطة
مؤشر التنافسية العالمي	المؤتمر الاقتصادي الدولي دافوس	يستند على 8عوامل مثل درجة الانفتاح، دور الحكومة، وضع القطاع المالي، البنية التحتية، البيئة المعلوماتية، نظم الادارة، وضع العمالة ...الخ
مؤشر التنمية البشرية	برنامج الامم المتحدة الانمائي	ويشمل ثلاثة عوامل طول العمر ، المعرفة ، مستوى المعيشة.
مؤشر المخاطر القطرية	مجموعة بي ار اس	يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي تقويم المخاطر السياسية(100نقطة)، المخاطر المالية(50ن)، المخاطر الاقتصادية(50ن).

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على: عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية،، مجلة الباحث، عدد10/2012، جامعة ورقلة، ص 43-45.

4-1 حوافز المناخ الاستثماري

هناك العديد من الحوافز التي من شانها تهيئة المناخ الاستثمار لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي واستدامته نعرضها في ما يلي(06):

1- وجود سياسات اقتصادية كلية مستقرة ويتم الوصول الى هذه البيئة من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي والتحكم في التضخم ووضع برامج مدروسة وعلى اسس علمية ميدانية.

2- حجم السوق واحتمالات النمو فكبر حجم السوق يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمار المحلي والاجنبي وارتفاع معدل نمو الناتج يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد القومي.

3- الاطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار فلابد من وجود قانون موحد للاستثمار واضح ومستقر وشفاف لا يتعارض مع التشريعات الاخرى ذات الارتباط، ويقدم ضمانات كفيلة لحماية المستثمر ، ووجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل النزاعات.

4- بنية تحتية مناسبة تتمثل في توفير شبكة الطرقات والمواصلات وتوفير شبكات الاتصال وتكنولوجيات الحديثة ، وتطوير مؤسسات المناولة.

5- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة ومدى الاستثمار في انشطة البحوث والتطوير..

6- الحوافز المالية والتمويلية وتتمثل في الحوافز الضريبية،/ والاعفاءات وانشاء المناطق الحرة، وكذلك تقديم الاعانات الحكومية لتغطية راس المال وتكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، بالإضافة الى تسهيل تحويل راس المال والارباح نحو الخارج.

1-5- اهمية تطوير المؤسسات الاقتصادية لتحسين المناخ الاستثماري

ان نجاح الدول في تحسين منا الاستثمار فيها يتطلب في المقام الاول تحسين جودة المؤسسات مما يعني تحقيق الحكم الجيد وذلك وفقا لعدة مبادئ من اهمها حماية حقوق الملكية وسيادة دولة القانون وسيطرة القطاع الخاص وتحرير المبادلات الخارجية، وذلك ما اطلق عليه الاقتصادي (J.WILLIAMSON 1990) المبادئ العامة لاجماع واشنطن حيث ان توفر العوامل المرتبطة بوجود مؤسسات جيدة هي الاهم في تغيير

معدلات النمو والاستثمار وقد جاء في احدى دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بان نوعية المؤسسات هي المحدد الوحيد الذي من خلال القيام بوظائفها المختلفة من تشجيع للاستثمار وتحقيق الاستقرار السياسي. لذلك تؤكد الدراسات على ان المناخ الاستثماري الجيد لا يمكن ان يتحقق الا في ظل تحسن نوعية ممارسة الحكم وجودة عمل المؤسسات فهو عبارة عن مجموعة معقدة من العناصر او المكونات ذات الطبيعة المختلفة ، والنقص في احدى هذه المكونات لا يمكن تعويضه بتحسن مكون اخر فتمكن بلد من تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي عن طريق تطبيق سياسة نقدية ومالية صارمة تكون عديمة الاهمية في تحسين مناخ الاستثمار اذا كانت نوعية المؤسسات سيئة(تفشي الفساد وعدم الاستقرار الامني)(07).

1-6 مبادئ ومرتكزات استدامة المؤسسات في ظل المناخ الاستثماري الجيد

حددت العديد من الدراسات مبادئ ومرتكزات استدامة المؤسسات الاقتصادية لضمان اسهامها بشكل فاعل في ايجاد مناخ استثماري جيد ويمكن تلخيصها في ما يلي(08):

1- تنفيذ الممارسات الاخلاقية والمحافظة عليها وعلى نظم حوكمة الشركات من خلال تطوير القوانين واللوائح.
2- دمج مبادئ التنمية المستدامة في عمليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات وذلك بتعزيز الاداء الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة.
3- تنفيذ استراتيجية ادارة الخطر على اساس معلومات علمية صحيحة وسليمة واجراء الفحص المنتظم لكل التقارير.
4- البحث عن التحسين المستمر لتطوير وسلامة الاداء الكلي للمؤسسة .
5- المساهمة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية والمؤسسية للمجتمعات التي تعمل المؤسسات فيها.
6- تقديم تقارير تتصف بالفعالية والشفافية لأصحاب المصلحة من خلال التقرير عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاداء البيئي .

1-7- الحوكمة كأداة لاستدامة المؤسسات

تتوقع المؤسسات التي تطبق أسس الحوكمة الرشيدة أن ينخفض تكلفة رأسمالها, ومن ثم تستطيع أن تجذب مستثمرين على نطاق أوسع, ومعظمهم من الذين يسعون للاستثمار طويل الأجل. كما أنه من المتوقع أن تتحسن إداراتها في مجالات مثل إعداد الإستراتيجية للشركة, علاوة على أنها تضمن أن عمليات الاستحواذ و الدمج يتم لأسباب عملية سليمة وأن نظم منح مكافآت العاملين فيها مبنية على أساس تميز الأداء. ومن الأهمية بمكان أن تقلل الحوكمة من احتمالات تعرض الشركة للمخاطر المختلفة بما في ذلك تعرضها للدعاوى القانونية, كما أن الشركة كما أن الشركة إذا تصرفت بمسؤولية وبعدل يمكن أن تبني علاقات مثمرة وطويلة المدى مع أصحاب المصالح بما في ذلك الدائنين والعاملين والعملاء و الموردين ومجتمعهم المحلي. ويتحقق كل ما سبق من خلال(09):

- ✓ تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات الشركة وعملياتها, وإجراءات المحاسبة التدقيق المالي على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- ✓ تحسين إدارة الشركة وتطويرها وتحسين الأداء المالي للشركة وتقليص فرص وقوعها في العسر المالي والإفلاس أو استيلاء الشركات الأخرى عليها.
- ✓ ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعاملين والدائنين أو الأطراف الأخرى ذوى المصالح, وبخاصة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.
- ✓ تحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركة بواسطة تطوير سياسات وإجراءات مناسبة لنشاطات الشركة, تعمل من خلالها على خدمة البيئة المحيطة والمجتمع, ويكون ذلك بوضع معايير تتسم بالأمانة والجودة للتعامل مع العملاء بعدالة وبالمحافظة على البيئة المحيطة من التلوث والمحافظة على الثروات القومية.
- ✓ خفض كلفة رأس المال للشركات وضمان إستمراريتها على أداء أعمالها, حيث تساعد الحوكمة على الحد من هروب رأس المال ومكافحة الفساد المالي والإداري اللذين يقفان عثرة في طريق التنمية الاقتصادية.

1-8- تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاستدامة

إن التغيرات الحاصلة في الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين ساهمت في إعادة تشكيل معادلة القوى السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي، كما أن التغيرات التكنولوجية والتغير السريع لأذواق المستهلكين...سيؤثر حتماً على المؤسسات الكبيرة والصغيرة معا سواء من حيث رؤيتها المستقبلية للأهداف والأنشطة أو للأسواق. وفي ظل تنامي ظاهرة العولمة فإن هناك العديد من التحديات التي قد تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أهمها(10):

- منظمة التجارة العالمية: والتي تحث على التجارة العالمية مما يزيد من شدة المنافسة أمام المؤسسات الصغيرة؛ واتفاقيات الشراكة مع الدول الأجنبية: والتي تقود إلى إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات الدولتين المتشاركتين؛
- ضآلة حجم التمويل: وهذا راجع لعدم وجود مرونة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة من طرف القطاع المصرفي نتيجة شروط القروض والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية الصناعة؛
- عدم وجود سياسة موحدة لتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة: حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى استراتيجية واضحة وسياسة موحدة؛
- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار المباني والأراضي أو انعدامها بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على مقومات عوامل الإنتاج الأخرى؛
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية لقبول المشروع.

بالإضافة إلى ما سبق نجد كذلك بعض المشاكل المرتبطة ببيئة المؤسسة الداخلية مثل :

✓ غياب أو ضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات التسيير يجعل المؤسسة الصغيرة غير قادرة على المنافسة والتكيف مع المتغيرات البيئية، بالإضافة إلى أن انعدام أو صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار؛

✓ القصور في الجوانب الفنية وضعف المهارات الإدارية، سياسة التوسع غير المخطط، ضعف الخبرة التسويقية، عدم توافر فرص التدريب الجيد...إلخ.

المحور الثاني دراسة تحليلية لتجربة تركيا

حققت السياسات الاقتصادية السليمة والإصلاحات الاقتصادية القوية التي انتهجتها الحكومة التركية نتائجها المرجوة؛ حيث شهد الاقتصاد نمًوا قوي ًا ومطرًدا خلال الأعوام الثمانية الماضية، وبفضل المضي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بخطًى ثابتة وانتهاج سياسات الاقتصاد الكلي بنجاح، أصبح الاقتصاد التركي من أسرع الأنظمة الاقتصادية نمًوا في المنطقة.

ويستمر الانضباط المالي، والسياسة النقدية السليمة، وبرنامج الإصلاح في كونهم الركائز الرئيسية للبرنامج الاقتصادي التركي. أنتجت هذه السياسات فترة من النمو القوي، واستقرار الأسعار، والميزانيات المتوازنة، وكل ذلك يضمن تحولاً في الاقتصاد. وبالإضافة إلى سياسات الاقتصاد الكلي السليمة في تركيا، فقد نفذت الدولة أجندة إصلاح هيكلي شاملة وبعيدة المدى. مقارنة مع تجارب الدول الأخرى، فقد كان نجاح تركيا ملحوظًا ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى السرعة التي قامت بها بعمل تغييرات هيكلية ومؤسسيةفي الواقع، حققت تركيا تقدًما كبير ً ا في إعادة هيكلة قطاعها المالي، وكذلك في تحسين كلًا من إدارة القطاع العام وبيئة أعمالها.

1-2 النمو الاقتصادي

وقد أسفرت السياسات الاقتصادية السليمة جنب ً ا إلى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية الحيوية عن نتائج إيجابية للاقتصاد التركي، والتي من أبرزها النمو الاقتصادي المستدام على مدار السنوات العشر الماضية. وقد أدت الإصلاحات الهيكلية وسياسات الاقتصاد الكلي الناجحة إلى أن تصبح تركيا واحدة من أسرع النظم الاقتصادية نمًوا في منطقتها(11).

فنلاحظ انه بين عامي 2005 و2015:

✓ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة 45% ليصل إلى 720 مليار دولار أمريكي من حيث القيمة الاسمية.

✓ إن المتوسط السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو 3.8%

✓ انخفض رصيد الدين العام من 60% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى 33% من الناتج المحلي الإجمالي(GDP)
انخفض عجز الميزانية من 10% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

الشكل رقم(01) :معدل النمو السنوي المركب (CAGR) من الناتج المحلي الإجمالي (%) – بالأسعار الثابتة

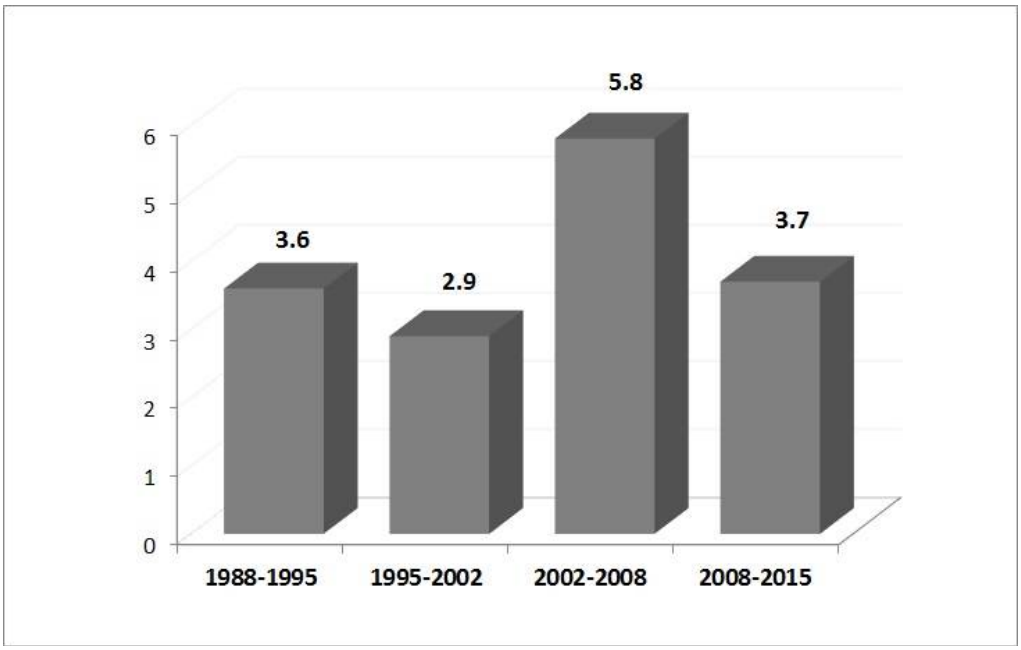

المصدر: معهد الإحصاء التركي (TurkStat) 2016.

في السنوات العشر الماضية، كان الاقتصاد التركي واحدًا من أسرع النظم الاقتصادية الناشئة نمًوا.

الشكل رقم(02): متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي (%) 2003–2015

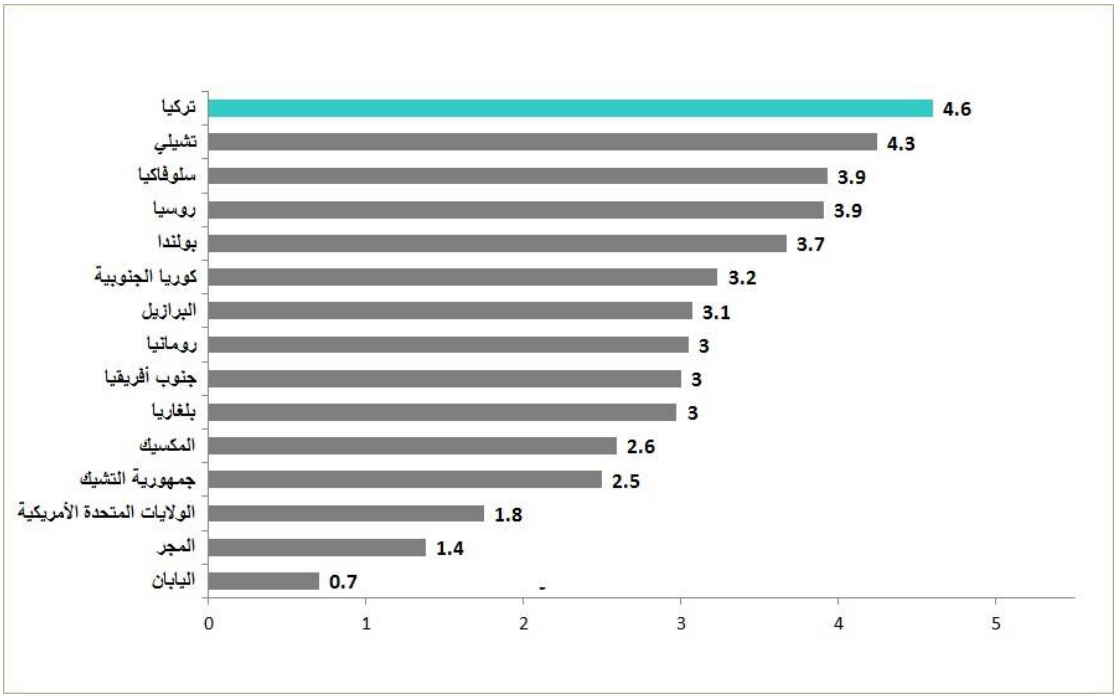

المصدر: صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية أبريل 2016، معهد الإحصاء التركي (TurkStat)

في حين أن الاقتصاد التركي قد نما نمًوا مطرًدا، فقد زادت مستويات المعيشة بشكل ملحوظ. ازداد الناتج المحلي الإجمالي(GDP) للفرد الواحد من مستوى 4565دولاراً أمريكياً في عام 2003 إلى 9261دولاراً أمريكياً في عام 2015. تضاعف أيضًا الناتج المحلي الإجمالي القائم على تكافؤ القوة الشرائية (PPP) للفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) خلال الفترة من 2003-2015.

2-2 تطور بعض مؤشرات الاقتصاد التركي بين 2001 و 2014

الجدول رقم(02): بعض مؤشرات تطور الاقتصاد التركي بين 2001 و 2014

المؤشر/ السنة	2001	2014
الناتج المحلي الاجمالي	**180 مليار دولار**	**799.5 مليار دولار**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	**2180 دولار**	**10400 دولار**
التضخم	**%32**	**%7.7**
الدين العام	**%74**	**%33**
نسبة الفوائد	**%65**	**%10**
العائدات المحلية	**230 مليار دولار**	**800 مليار دولار**
الصادرات	**36 مليار دولار**	**158 مليار دولار**
وسائل النقل	**7مليون وسيلة**	**19.6 مليون وسيلة**
الخطوط الجوية التركية	**المرتبة 22**	**الافضل اوربيا**
الجامعات	**76 جامعة**	**180 جامعة**
تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة	**--**	**12.3 مليار دولار**
الانفاق على البحث والتطوير	**0.53% من الناتج المحلي**	**01 %من الناتج المحلي**

- **المصدر http://www.turkpress.co/node/5905**

- اقتصاد مزدهر؛ ارتفاع إجمالي الناتج المحلي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، ليصل إلى 857 مليار دولار أمريكي في عام 2016، بعد أن كان 231 مليار دولار أمريكي في عام 2002 (معهد الإحصاء التركي "TurkStat")
- نمو اقتصادي مستقر من خلال معدل سنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يبلغ متوسطة 5.6% بين 2002 و2016 (معهد الإحصاء التركي "TurkStat")
- اقتصاد واعد يتمتع بمستقبل باهر، حيث إنه من المتوقع أن يصبح أحد أسرع الاقتصاديات نمًوا ضمن أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أثناء الفترة من 2017-2020، بمتوسط سنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يبلغ 5.4 % (OECD)
- أكبر ثالث عشر اقتصاد على مستوى العالم وخامس أكبر اقتصاد بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2016 (إجمالي الناتج المحلي وفقًا لمبدأ تعادل القوة الشرائية، صندوق النقد الدولي – تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)
- اقتصاد قائم على المؤسسات، بدعم وصل مبلغ 145 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (CBRT) في السنوات العشرة الأخيرة.
- قطاع خاص حيوي وناضج مع تحقيق صادرات تبلغ قيمتها 143 مليار دولار أمريكي وزيادة تبلغ 300 في المائة في الفترة بين عامي 2002 و 2016 (معهد الإحصاء التركي)(12).

3-2 مناخ استثمار متحرر وخاضع للإصلاحات

- ✓ ثاني أكبر مناخ يتعرض للإصلاحات بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ عام 1997(مؤشر العوائق التنظيمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1997-2016).
- ✓ بيئة عمل مشجعة على الأعمال مع متوسط 6.5 أيام لإنشاء شركة (تقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2017).
- ✓ ظروف استثمار شديدة التنافسية
- ✓ معاملة متساوية للمستثمرين كلهم
- ✓ حوالي 52,700 شركة برؤوس أموال أجنبية في سنة 2016 (وزارة الاقتصاد)
- ✓ تحكيم دولي مع ضمان تنفيذ التحويلات

3-2 إحصاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2015(13)

بلغ عدد المشاريع العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات سنة 2016 حوالي 2مليون و 677 ألف مؤسسة، وشكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99.8٪ من إجمالي عدد المؤسسات، و 74.2٪ من العمالة، و 54.7٪ من الأجور والرواتب، و 63.8٪ من قيمة الأعمال، و 52.8٪ من القيمة المضافة بتكلفة عامل، و 53.3٪ من إجمالي الاستثمار في السلع الملموسة.

الشكل رقم (03): إحصاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2015

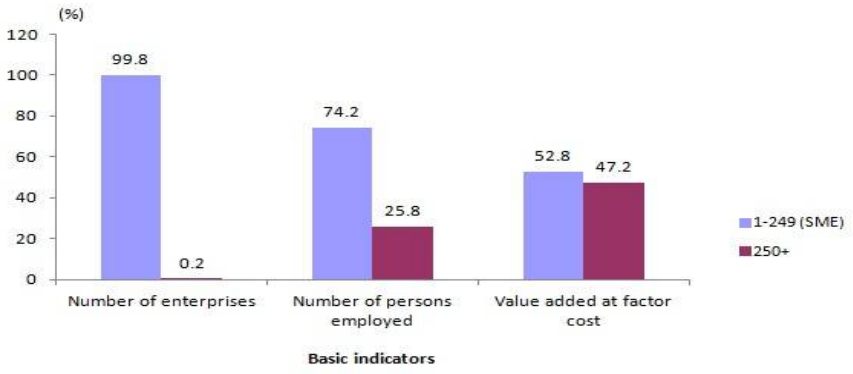

المصدر: http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=21864

وكانت الغالبية العظمى من الشركات الصغيرة والمتوسطة نشطة في قطاع التجارة لعام 2013 ، وفي قسم التصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية (نيس Rev. 2)، كانت نسبة 39.9 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نشطة في تجارة الجملة والتجزئة؛ وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، ونسبة 15.7 في المائة من العاملين في مجال النقل والتخزين؛ 12.6٪ من العاملين في الصناعة التحويلية.

وحظي قطاع التجارة بأعلى حصة من العمالة في الشركات الصغيرة والمتوسطة لعام 2013 في تجارة الجملة والتجزئة؛ وإصلاح قطاع السيارات والدراجات النارية التي كانت أعلى حصة من حيث عدد الشركات، وبلغت حصة العمالة 28.3٪، وبلغت حصة الأجور والرواتب 23.9٪، وبلغت قيمة التداول 50.9٪، وبلغت حصة القيمة المضافة بتكلفة عامل 27٪ وبلغت حصة الاستثمار الإجمالي في السلع الملموسة 19٪.

وفي حين أن 60.8 في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع الصناعة التحويلية عملت بمستوى تكنولوجي منخفض، فإن 55.1 في المائة من العمالة و 43.6 في المائة من القيمة المضافة بتكاليف عوامل قد ولدت من هذه المشاريع.

وزارة الصناعة و العلوم والتكنلوجيا تعاقدت مع عدة بنوك في تركيا لمنح قروض تصل الى 300 الف ليرة تركية لأصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة بدون فائدة لمدة ثلاثة سنوات لتجديد المعدات و تطوير مصادر الطاقة.

2-4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستيراد والتصدير

الشكل رقم (04): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستيراد والتصدير

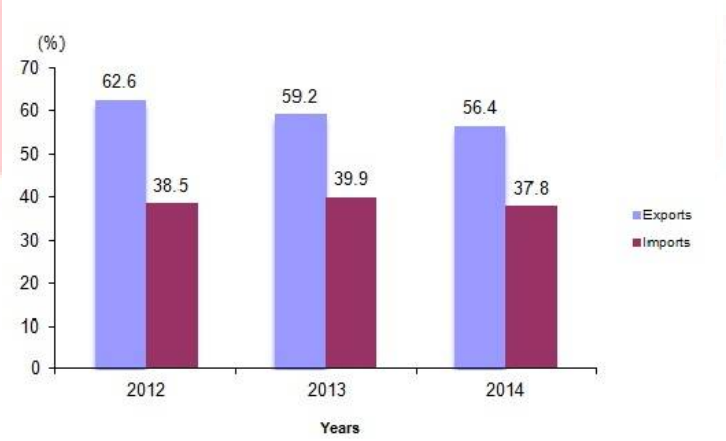

المصدر: http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=21864

بلغت نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عام 2014 ما نسبته 56.4 في المائة من الصادرات، حيث ان معدل المؤسسات الصغيرة (1-9 موظفين) 17.3٪، والمؤسسات الصغيرة (10-49 موظف) 20.7٪، والشركات المتوسطة (50-249 موظف) 18.4٪ والشركات الكبيرة (250+) 43.5٪ من الصادرات.

الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعة، شكلت 35٪ من الصادرات والشركات الصغيرة والمتوسطة التي نشاطها التجاري ، نفذت 60.7٪ من الصادرات. وبلغت نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عام 2014 ما نسبته 37.8 في المائة من الواردات حيث ان نسبة المؤسسات الصغيرة 6.2٪، والمشاريع الصغيرة 13.2٪، والشركات المتوسطة 18.4٪ والشركات الكبيرة 62.2٪ في الواردات(14).

وقد نفذت الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة 33.3٪ من الواردات والشركات الصغيرة والمتوسطة التي نشاطها التجاري نفذت 59.5٪ من الواردات.

وبلغت صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أوروبا 48.1٪ ووفقا للتجارة الخارجية حسب المجموعات القطرية، بلغت نسبة الصادرات إلى البلدان الأوروبية والبلدان الآسيوية التي قدمتها الشركات الصغيرة والمتوسطة 48.1٪ و 35.5٪ لعام 2014. وبلغت نسبة الدول الأوروبية 50.5٪، بينما كانت الواردات الآسيوية 39.8٪. وتمثل المنتجات الصناعية نسبة 91.6٪ من صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وبلغت نسبة "الملابس الجاهزة" 15٪، و "المنسوجات" 10.4٪، و "المعادن الأساسية" 9٪ للصادرات. واستوردت الشركات الصغيرة والمتوسطة "الكيماويات والمنتجات الكيماوية" بنسبة 16.2 في المائة، و "الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر" 12.3 في المائة، و "المعادن الأساسية" 11.9 في المائة.

2-5 نفقات البحث والتطوير

ونفذت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم 17.7 في المائة من نفقات البحث والتطوير وبلغ الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في تركيا 20 مليارا 615 مليون ليرة تركية في عام 2015. ونفذت الشركات الصغيرة والمتوسطة 17.7 في المائة من نفقات البحث والتطوير. وبلغ مجموع عدد موظفي البحث والتطوير المعادلين بدوام كامل 122 288 موظفا في عام 2015. وفيما يتعلق بتوزيع موظفي البحث والتطوير المتفرغين، تم توظيف 27.5 في المائة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2-6 استخدام التكنولوجيا الاعلام والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك 93.5٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة تستخدم الإنترنت ووفقا لنتائج المسح على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات في عام 2016، 93.7٪ من الشركات تستخدم الإنترنت. وبلغت هذه النسبة 93.5 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ففي عام 2016، هناك 95.9٪ من الشركات تستخدم الكمبيوتر و 66٪ من الشركات لديها موقع الويب الخاص بها. وفي نفس الفترة، بلغت هذه النسب 95.8 في المائة و 65.2 في المائة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التوالي.

85.9٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة تستخدم الإنترنت للتفاعل مع السلطات العامة وبلغت نسبة المنشآت التي استخدمت الإنترنت للتفاعل مع السلطات العامة 86.2 في المائة في عام 2015. وبلغت هذه النسبة 85.9 في المائة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي عام 2015، تلقت 11.9 في المائة من المؤسسات أوامر للحصول على منتجات أو خدمات عبر صفحات الويب أو تبادل البيانات الإلكتروني (إدي). وبلغت هذه النسبة 11.6 في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-7 تشجيع الابتكار

من ناحية تشجيع الابتكار فقد بلغت نسبة 50.8 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المبتكرة، ووفقا لنتائج مسح الابتكار في فترة الثلاث سنوات من 2012-2014، تم تصنيف 51.3٪ من الشركات مع عشرة أو أكثر من الموظفين على أنها مبتكرة. وبلغت هذه النسبة 50.8 في المائة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالنظر إلى عدد الموظفين، بلغت نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة التي يتراوح عدد أفرادها بين 10 و 49 موظفا 49.3 في المائة و 57.5 في المائة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يتراوح عدد موظفيها بين 50 و 494 موظفا.

وبلغت نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الصناعة 53.5 و 47.5 في قطاع الخدمات. وكانت 37.4 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم منتجا و / أو عملية مبتكرة

وفي فترة الثلاث سنوات 2012-2014، تم تصنيف 37.4 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لديها 10-249 عاملا كمنتج و / أو عملية مبتكرة بما في ذلك أنشطة الابتكار المستمرة والمهجورة. وفي الفترة نفسها، كانت نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لديها أنشطة ابتكارية مستمرة 20 في المائة، بينما كانت نسبة المؤسسات التي لديها أنشطة ابتكارية مهجورة 5.5 في المائة.

40.5٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة تعمل في الابتكار التنظيمي و / أو التسويق

وفي فترة الثلاث سنوات 2012-2014، تم تصنيف 40.5 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يتراوح عدد أفرادها بين 10 و 494 موظفا على أنها تنظيمية و / أو تسويقية مبتكرة. في هذا السياق؛ في حين أن 27.9٪ من الشركات العاملة في الابتكار التنظيمي، 33.4٪ منهم يعملون في مجال التسويق والابتكار.

2-8 انجاز مشروع تقييم مناخ الاستثمار الإقليمي.

قام مشروع ريكا، الذي يموله الاتحاد الأوروبي وجمهورية تركيا بتمويل مشترك، بإجراء دراسة استقصائية للمؤسسات شملت 6600 شركة في جميع مناطق تركيا وأصدر تقارير إقليمية عن تقييم مناخ الاستثمار لكل منطقة من مناطق.

وأصدر المشروع أيضا تقريرا عن خدمات دعم الاستثمار ليكون بمثابة خارطة طريق لتحسين تشجيع الاستثمار ودعم الأنشطة في جميع أنحاء تركيا. ورافق التقرير تدريب موظفي دعم الاستثمار المركزي والإقليمي لبناء القدرات لتنفيذ خارطة الطريق هذه. ويقدم التقرير معلومات عن الشركات والبيئات التي تعمل فيها؛ ويحدد أيضا القيود التي يواجهونها والفرص المتاحة لتعزيز النمو المستدام للقطاع الخاص وخلق فرص العمل.

"إن تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع النمو في جميع المناطق هو أحد أهم أهداف خطة التنمية الوطنية العاشرة في تركيا. وقد ساعد هذا المشروع على توفير البيانات والتحليلات اللازمة لوضع سياسات فعالة لتحقيق هذا الهدف "،

وفقا لما ذكره يوهانس زوت، المدير القطري للبنك الدولي في تركيا.

2-9- عوامل تطوير المناخ الاستثماري في تركيا

إن أهم عوامل نجاح تركيا اقتصاديا هو توجهها إلى الشرق حيث تعتبر جزءاً منه بعد جهود مضنية بذلها للدخول إلى الاتحاد الأوروبي لم تسفر حتى الآن عن نتيجة إيجابية وهي مستمرة بالتزامن مع الانفتاح على دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط والموارد الأولية والتي تعتبر أسواق استهلاكية لا يستهان بها .تحاول تركيا جذب الاستثمارات العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي الغنية والتي تتمتع بفوائض مالية سنوية تتخطى الـ 60مليار دولار أمريكي وذلك عبر تسويق منتجاتها الصناعية والسياحية حيث تمر حالياً المنطقة العربية بأوضاع صعبة نتيجة الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، ونجحت تركيا في تطبيق هذه الإستراتيجية إلى حدٍ بعيد.

إن الميزة الأساسية للاقتصاد التركي هي تنوع الأنشطة الاقتصادية ومهارة ورخص اليد العاملة وتوفرها على عكس اقتصاديات بعض الدول العربية التي تعتمد بشكل أساسي على قطاعي النفط والغاز حيث يتوزع النشاط الاقتصادي التركي على عدة قطاعات إنتاجية وخدماتية منها الزراعة والصناعة والخدمات)السياحة والتجارة والقطاع المالي(15).

2-10 آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة بالجزائر

لتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا إيجابيا وفعالا في تقوية تنافسيتها وتحسين أدائها والاستفادة من تجربة تركيا يجب اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير سواءا على مستوى المؤسسة في حد ذاتها أو على مستوى البيئة الخارجية ومن أهم هذه التدابير نذكر(16):

1- تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية وإصلاح النظام المالي ككل، لأن البنوك والمؤسسات المالية يعتبران الشريك الفاعل للمؤسسة الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص؛ لأن هذه الأخيرة مجبرة على طلب التمويل لنقص مواردها المالية ولطبيعة نشاطاتها، إلا أن البنوك بنسب فوائدها المرتفعة وتصرفاتها المتقلبة، وتدخلاتها البطيئة، وقراراتها المترددة؛ تبتعد عن زبائنها في الكثير من الأحيان.

3- تأهيل النظام القانوني والتشريعي:بدا الاهتمام بتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح بصدور القوانين.

4- تأهيل النظام الجبائي : زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية وذلك بتطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة ، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، و تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية.

5- إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وادخال الصيرفة الاسلامية .

6- **تأهيل المحيط الإداري بكل مكوناته:** أي تأهيل كل الإدارات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل أن تتقبل بل تعمل على تطوير فكرة تنمية الاستثمار الخاص في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتحقيق الأهداف الوطنية المسطرة في هذا المجال.

7- **الرعاية والاحتضان:** بعث برنامج شامل لاحتضان وتأهيل وتطوير وتحضير هذا النوع من المؤسسات لقواعد إقتصاد السوق وتكييف إستراتيجيتها في مجال الإنتاج، والتسيير، والموارد، والتسويق...إلخ تبعا للرشادة الاقتصادية والمعايير الدولية.

خاتمة

يعد تحسين المناخ الاستثماري وتطويره مطلبا ضروريا في الوقت الحالي من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري وتنويع الصادرات خارج المحروقات ، ويعول على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيام بهذه المهمة ، ورغم ما تملكه الجزائر من إمكانات وما قامت به من إصلاحات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في دفع عجلة نمو الاقتصاد الوطني، إلا أنها لا تزال دون المستوى المنشود ومن خلال دراستنا وتحليلنا لتجربة تركيا في مجال تحقيق التنمية المستدامة وتهيئة المناخ الاستثماري وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإننا ندرك مدى صعوبة إيجاد خطة إستراتيجية كاملة لذلك، غير أن هذا لا يدعونا إلى اليأس، وإنما يجب الاقتداء بالدول الأخرى.

إن الجزائر وكباقي الدول العربية الأخرى، تمتلك إمكانيات مادية ومالية وبشرية هائلة، لم يسبق أن امتلكتها وينبغي عليها استغلالها بشكل الأمثل، للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، فالدولة التركية استطاعت أن تبني اقتصادا قوي في غضون سنوات، رغم أن الضغوط التي تواجهها تركيا اكبر بكثير مما تواجهه الجزائر.

في الأخير ارتأينا أن ندرج أهم التوصيات التي من شانها تنوير الطريق أمام البحوث الأخرى :

1- تكثيف الجهود والدراسات التي تبحث في مجال تهيئة المناخ الاستثماري والتنمية المستدامة.
2- إيجاد قاعدة معطيات وطنية تعمل على جمع المعلومات والبيانات بكافة أصنافها حول أهم مؤشرات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها لاستعمالها في اتخاذ القرارات.
3- ينبغي تشكيل إستراتيجية وطنية لتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم سوق العمل بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الوطني.
4- العمل على رفع الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
5- القيام بدورات وندوات لتوعية المستثمرين واصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشباب المستثمر بما يتطلبه المناخ الاستثمار في الجزائر، وانشاء خلايا اصغاء ومتابعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
6- مشاركة مراكز البحث العلمي في توجيه وبعث روح المقاولاتية والاستثمار في أوساط الشباب.
7- تشجيع وتنويع صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المعاملات البنكية، وكذا تشجيع نشاط بورصة الجزائر.

الهوامش و المراجع:

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، العدد177ابريل 2002 ص 2.
2- عبد المجيد تيماوي، مصطفي بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر.
3- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر،مجلة الاقتصاد والمجتمع، http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/708
4- عبد المجيد تيماوي، مصطفي بن نوي، مرجع سابق.
5- عبد الحميد بوخاري، زاقع مناخ الاستثمار في الدول العربية،، مجلة الباحث، عدد2012/10، جامعة ورقلة، ص 43-45.
6- منوار اوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد2 ، ص 116-119.
7- ناجي بن حسين، مرجع سابق.
8- ميمون الطاهر، غلاب فاتح، اطار مقترح لتقارير استدامة المؤسسات الجزائرية في ضوء مبادرة التقارير العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد17 2017.،ص 337.
9- رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة – دراسة حالة الجزائر- جامعة محمد خيضر بسكرةttps://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive

10- عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة – مع الإشارة لبعض التجارب العالمية – الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 16نوفمبر2011.

11- http://www.invest.gov.tr/ar تم الاطلاع بتاريخ 2017/10/12

12- http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=21864 تم الاطلاع بتاريخ 2017/10/12

13- http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=21864 تم الاطلاع بتاريخ 2017/10/12

14- http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=21540 تم الاطلاع بتاريخ 2017/10/13

15- عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، مرجع سابق.

16- إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو)، تقرير عن الاقتصاد التركي ومقارنته بالاقتصاد العربي (11 مايو2011).